واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية ـــ دراسة حالة الجزائر

مفتاح صالح

أستاذ محاضر، جامعة بسكرة ـــ الجزائر.

بن سمينة دلال

أستاذة مساعدة، جامعة بسكرة ـــ الجزائر.

ملخّص البحث

تشهد البيئة الدولية الراهنة تحولات كبرى وغير مسبوقة، التي تعتبر وليدة ظاهرة العولمة وثورة المعلومات والاتصالات التي جعلت العالم قرية صغيرة، أزيلت فيها كل الحواجز أمام انتقال رؤوس الأموال واليد العاملة والسلع والخدمات. وفي هذا الإطار اشتدت المنافسة الدولية على جذب رؤوس الأموال الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات الأجنبية، من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهّل قدومها ودخولها إلى السوق المحلي، نظراً إلى الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير التمويل اللازم لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات الدخول والمعيشة وتوفير فرص العمل وتعزيز القواعد الإنتاجية وتحسين المهارات والخبرات، كما تعوّل عليه الدول النامية لحلّ الكثير من المشكلات التي تواجهها كالفقر والبطالة.

مقدمــة

نظراً إلى الدور الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الدول النامية، أضحى من أولويات هذه الأخيرة تبنّي الإصلاحات الاقتصادية، وتهيئة المناخ المناسب لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وكانت الجزائر من بين هذه الدول التي عملت على إعادة هيكلها الاقتصادي، وسنّ تشريعات تمنح حوافز مغرية لانسياب الاستثمارات الأجنبية.

وسنتناول في هذه الورقة البحثية، من خلال التحليل والدراسة، هذه الحوافز والضمانات، مع التركيز على مدى كفاءتها في جذب الاستثمار الأجنبي، ودور هذا الأخير في تمويل التنمية في الدول النامية.

أولاً: الاستثمار الأجنبي: مفهومه وأشكاله

١ ـ **يعرّف تقرير الاستثمار العالمي الاستثمار الأجنبي المباشر**، كالتالي: «هو الذي تكون أغلبية ملكية رأسماله (أي حصة مسيطرة) لشخص طبيعي، أو لشخص اعتباري، يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيفة، ويتضمن التزاماً طويل المدى، ويكون للمستثمر دور فعّال في إدارة الاستثمار[١]. أما صندوق النقد الدولي، فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أن «الهدف منه هو امتلاك فوائد دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطها في ميدان اقتصادي خارج ميدان

(١) **ضمان الاستثمار** (٢٠٠٦)، ص ١٥.

المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة»(٢).

٢ ـ أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة أشكال:

أ ـ الاستثمار المشترك: هو مشروع الاستثمار الذي يملكه أويشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة. ويتضمن الاستثمار المشترك عمليات إنتاجية أوتسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تقوم بالتسيير دون السيطرة الكاملة عليه(٣).

ب ـ الاستثمار المملوك كلياً من طرف المستثمر الأجنبي: وهوعبارة عن قيام بإنشاء فروع للإنتاج أوالتسويق. . . الخ، ونجد أن الدول النامية تتردد كثيراً إزاء هذا الشكل، ويعود ذلك إلى الخوف من التبعية الاقتصادية وما ينتج عنها من آثار سلبية على المستوى المحلي والعالمي، والحذر من سيطرة احتكار الشركات متعددة الجنسيات على أسواق الدول المضيفة(٤).

ج ـ مشروعات أو عمليات التجميع: وتأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والبلد المضيف، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكوّنات منتج معين لتجميعها بشكل منتج نهائي.

د ـ عمليات الاندماج أو التملك: وهي قيام الشركات بالاندماج أوشراء شركات أخرى.

ثانياً: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تحركها ظروف المنافسة داخل الأسواق المختلفة، ويمكن أن نستخلص أهم دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية فيما يلي(٥):

١ ـ الدافع السياسي: يكون هذا الدافع إما لمساعدة دولة حليفة، أو للتمكن من ممارسة الضغط على بلد معين، وهذا ما يلاحظ من خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية بغية التوسع وزيادة النفوذ والسيطرة أكثر على هذه الدول.

٢ ـ الدافع الاقتصادي: يهدف المستثمر الأجنبي من خلال أنماط مشاريع الاستثمار إلى تسهيل الوصول إلى الأسواق والموارد الطبيعية، وتحقيق أكبر الفوائد والأرباح؛ وهذا ما يشجع

(٢) Fond monétaire international (FMI), *Manuel de la balance des paiements (MBP4) de FMI*, 4ème éd. (Washington, DC: FMI, 1997), p. 66.

(٣) عبد السلام أبوقحف، **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية** (القاهرة: مكتبة الإشعاع الفنية، ١٩٩٨)، ص ٢٣٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٤٢.

(٥) عبد السلام أبوقحف، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي** (الإسكندرية: مكتبة الإشعاع الفنية، ٢٠٠١)، ص ١٥٥.

الدول الأجنبية على التواجد في الدول التي تمتلك ثروة هائلة من الموارد الطبيعية بغية التوسع والزيادة في أسواقها التصديرية.

كما أنه من بين الدوافع لقيام الاستثمارات الأجنبية هوتفادي المخاطر المختلفة(المخاطر السياسية، المخاطر المتعلقة بالتدهور النقدي. . .)

ثالثاً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد بمحددات الاستثمار مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسساتية وكذلك الإجرائية، التي يمكن أن تؤثر في فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة. وتجدر الإشارة إلى أن درجة تأثير هذه العوامل في قرار المستثمر الأجنبي تختلف من دولة إلى أخرى، ولا شكّ أن درجة تأثير العوامل المذكورة تظهر بصورة جليّة في المقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية :

١ ـ **المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر**: تعتبر هذه المحددات إلزامية لجذب الاستثمارات الأجنبية، التي لا يمكن في حالة عدم توفرها انتظار قدوم مستثمرين، وطنيين كانوا أو أجانب، وهي:

أ ـ توفر الاستقرار السياسي: فتوفر استقرار النظام السياسي يعتبر شرطاً أساسياً لا يمكن الاستغناء عنه، ويتوقف عليه الاستثمار. فحتى إذا كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة، لا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي.

ب ـ الاستقرار الاقتصادي: ويتمثل في تحقق توازنات الاقتصاد الكلي، وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار. ومن أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في الحكم على المناخ الاقتصادي للاستثمار ما يلي:

ـ **عناصر الاقتصاد الكلي**: توازن الميزانية العامة، توازن ميزان المدفوعات، التحكم في معدل التضخم، استقرار سعر الصرف، معدل الفائدة. . . الخ

ـ **السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدول المضيفة**: السياسات الاستثمارية، سياسة التجارة الخارجية، السياسة الضريبة، سياسة الخوصصة، السياسة التمويلية.

ـ **الحوافز المالية لجذب الاستثمار**: حرية تحويل الأموال (الأرباح خاصة)، الحوافز الجبائية والجمركية للاستثمار، القوانين الاجتماعية الخاصة بتنظيم العمل، الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار.

ـ ضرورة استقلالية النظام القضائي وتوفر الشفافية في المجال الاقتصادي.

٢ ـ المحددات التكميلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

ـ **الرشوة والبيروقراطية والفساد الإداري**: إن وجود الشفافية في المعاملات، وعدم وجود الرشوة، يعدّان عنصرين هامين بالنسبة إلى الشركات المستثمرة والدول المضيفة؛ لذلك

فانتشار هذا الوباء يؤدي إلى القضاء على التنافسية والمعاملة العادية، ويؤدي أيضاً إلى نفور المستثمر الأجنبي.

كما تؤدي ظاهرة البيروقراطية إلى إعاقة الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تعدد وطول الإجراءات الإدارية، مما لا يسمح بتفعيل عملية سير الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمارات.

ـ **حجم السوق ومعدل نموه**: إن ما يدفع الشركات إلى الاستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السوق، لكن لا يهمّ حجم السوق في حد ذاته بقدر ما يهم تطور ونموالسوق في المستقبل. فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذاباً إلى المناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعاً في أسواقها، والتي توفر فرصاً جديدة للاستثمار.

ـ **توفر الموارد البشرية المؤهلة**: تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية، وبالتالي توفر عرض عمل منخفض التكلفة وبتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصراً جاذباً للاستثمار.

ـ **توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال والمواصلات**: فطبيعة المنشأة الدولية تفرض عليها أن تضمن الاتصال الدائم والجيد بين كل فروعها(٦).

ـ **توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة**: الذي يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك التي تبلغ حوالى نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنوياً. كما أن خوصصة المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب. ومن مزايا توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قيامها بدور المورّد للمؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد والمقاولة من الباطن، التي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى.

رابعاً: الاتجاهات الحديثة للاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية

شهد الاقتصاد العالمي نمواً سريعاً فيما يتعلق بتدفقات رأس المال الأجنبي، وذلك ما يوضحه الجدول الرقم (١) الذي يبين ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً سنة ٢٠٠٥ ليبلغ سقف ٩١٦ مليار دولار، محققاً قفزة نوعية بنسبة ٢٨,٩ بالمئة بالنسبة لسنة ٢٠٠٤؛ وهذا راجع إلى متانة النموالاقتصادي، وانتعاش صفقات الاندماج والتملك، وكذلك تزايد قدرة الشركات على حسن الاختيار والتدقيق وتسديد القروض الضخمة، إضافة إلى تحسّن بيئة الاستثمار مع تبسيط أكثر لإجراءات التراخيص والمعاملات لدى الدول المضيفة للاستثمار، الذي أثر في هذا التطور:

(٦) Byung-Hwa Lee, dans: *L'ide des pays en développement; Un vecteur d'échange et de croissance* (Paris: Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE), 2002), p. 8.

الجدول الرقم (١)
مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي

	القيمة بالأسعار الجارية مليار دولار		معدل النموالسنوي (بالمئة)		
	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد	٧١١	٩١٦	ـ ٩,٧	٢٧,٤	٢٨,٩
تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر	٨١٣	٧٧٩	٤	٤٤,٩	ـ ٤,٢
رصيد الاستثمار الأجنبي الوارد	٩٥٤٥	١٠١٣٠	٢٠,٦	١٦,١	٦,١
رصيد الاستثمار الأجنبي الصادر	١٠٣٢٥	١٠٦٧٢	١٧,٧	١٤,١	٣,٤
الاندماجات والممتلكات الخارجية	٥٦٢	٥٥٨	٣٧	٣٢,٣	ـ ٠,٧
الدخل من الاستثمار الأجنبي الوارد	٦٠٧	٦٤٤	٣٧	٢٦,٦	٦,١
الدخل من الاستثمار الأجنبي الصادر	٣٨١	٧١٦	ـ ١٩,٧	٢٨,٢	٨٨,٢
الناتج الإجمالي للشركات الأجنبية	٤٢٨٣	٤٥١٧	٢٠,٣	٢٢,٨	٥,٤
إجمالي أصول الشركات التابعة الأجنبية	٣٧٣٣	٤٢١٦	١٦,٥	٢١	١٢,٩
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	٤٠٩٦٠	٤٤٦٨٤	١٢,١	١٢,١	٩,١
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	٨٧٠٠	٩٤٢٠	١٢,٤	١٥,٥	٨,٣
إرادات، إتاوات، امتيازات ورسوم	١١١	٩١	١٤,١	١٧	ـ ١٧,٩

المصدر: United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *World Investment Report 2006: FDI from Developing and Transition Economies: Implications for Development* (New York: UNCTAD, 2006).

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن الاستثمار الدولي المتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر ينموبشكل أسرع من الاستثمارات الأخرى، مما يدل على زيادة تكامل الاقتصاد العالمي، وذلك ما يتضح من خلال الجدول الرقم (٢) الذي يوضح توزيع تدفقات الاستثمار المباشر على المجموعات الاقتصادية.

فقد قدرت التدفقات المتجهة إلى الدول المتقدمة خلال عام ٢٠٠٥ بنحو ٥٤٢,٣١٢ مليار دولار أي بنسبة ٥٩,٢ بالمئة من إجمالي التدفقات العالمية، في حين بلغت التدفقات المتجهة إلى الدول النامية ٣٣٤,٢٨٥ مليار دولار بحصة نسبتها ٣٢,٤بالمئة.

أما التدفقات المتجهة نحودول الاقتصاديات المتحولة (دول جنوب شرق أوروبا ودول الكومنولث) فبلغت ٣٩,٦٧٥ مليار دولار بنسبة ٤,٣ بالمئة من التدفق العالمي، كما أن للدول العربية حصة غير مسبوقة إذ بلغت التدفقات الواردة إليها ٣٧,٦٥٠ مليار دولار بنسبة ٤,١ بالمئة من إجمالي التدفقات:

الجدول الرقم (٢)
تدفقات الاستثمار الوارد عالمياً (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥)

الوحدة: مليون دولار

	١٩٩٥	١٩٩٦	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
العالم	٣٣١,١	٣٨٦,١	١,٣٨٧,٩٥٣	٧١٦,١٢٨	٦٣٢,٥٩٩	٦٤٨,١٤٦
الدول المتقدمة	٢٠٣,٥	٢١٩,٩	١,١٠٧,٩٨٧	٥٤٧,٧٧٨	٤٤٢,١٥٧	٣٨٠,٠٢٢
الدول النامية	١١٣,٣	١٥٢,٩	٢٥٢,٤٥٩	١٥٥٠٥٢٨	١٦٦,٣٣٧	٢٣٣,٢٢٧
دول.إ.المتحولة	١٤,٣	١٣,٥	٢٧,٥٠٨	١٢,٨٢١	٢٤,١٠٦	٣٤,٨٩٧
الدول العربية	٢٥٥	٣,٥٨٢	٢,٦٢٩	٨,٠٧٤	٩,٧٧٤	١٢,٢١٧

المصدر: من إعداد الباحث، بناءً على معلومات من: تقرير الاستثمار الدولي، ٢٠٠٥.

ـ **الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية**: ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية من ٢٥٥ مليون دولار سنة ١٩٩٥ إلى ١٢,٢١٧ مليون دولار سنة ٢٠٠٤. ولقد سجّل مجمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية تراكماً خلال الفترة ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٥ ما قيمته ٦٢,٧ مليار دولار وبنسبة تبلغ ٠,٨٧ بالمئة من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، وبنسبة ٣,٢٨ بالمئة على صعيد الدول النامية وبمعدل تدفق سنوي يبلغ ٦,٢ مليار خلال الفترة ذاتها. وقد تصدرت المغرب خلال هذه الفترة قائمة الدول العربية المضيفة للاستثمار باستقطابها تدفقات تراكمية بلغت ٩,٨ مليار دولار خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٤) وحصة ١٥,٦ بالمئة من إجمالي التدفقات التراكمية، تليها مصر بحوالى ٨,١ مليار دولار ونسبة ١٢,٩ بالمئة، والجزائر بنحو٥,٧ مليار دولار ونسبة ٩ بالمئة، وتونس بنحو٥,٤ مليار دولار ونسبة ٨,٦ بالمئة، ثم البحرين بنحو٥,٤ مليار دولار ونسبة ٨,٧ بالمئة من إجمالي التدفقات.

خامساً: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية

١ ـ الآثار الايجابية

هناك منافع وفوائد كثيرة ناتجة من الاستثمار الأجنبي المباشر لصالح الدول المضيفة نذكر منها ما يلي:

ـ يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى توسيع الممتلكات الوطنية وخلق طبقات جديدة من المسيّرين في المستقبل من أجل المساهمة في مشاريع الاستثمار وإنشاء مشاريع جديدة.

ـ يعتبر الاستثمار الأجنبي مصدراً هاماً لرؤوس الأموال والعملات الأجنبية، التي تمثّل أساس أي برنامج تنموي.

ـ يساعد الاستثمار الأجنبي في الحصول على التكنولوجيا، وتنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في الدول المضيفة، حيث تعاني معظم البلدان النامية ضعف قدرتها التكنولوجية التي تمتلكها الدول الصناعية المتقدمة. وتظهر الفجوة التكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان الصناعية المتقدمة من خلال المقارنة بين أعداد العلماء والمهندسين الذين يعملون في مجال البحوث والتطوير في كل من البلدان النامية والبلدان الصناعية المتطورة؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية يوجد من بين كل مليون شخص ٣٧٣٢ عالم ومهندس في مجال البحوث والتطوير، في حين لا يوجد سوى ١٥ عالماً ومهندساً في مجال البحوث والتطوير من بين كل مليون شخص في نيجيريا. وهذا ما يوضحه الجدول الرقم (٣)[٧]:

الجدول الرقم (٣)

عدد العلماء والمهندسين في مجال البحوث والتطوير لكل مليون شخص في عدد من الدول المتقدمة والدول النامية خلال الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٥)

الدول المتقدمة	العدد لكل مليون شخص	الدول النامية	العدد لكل مليون شخص
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٧٣٢	الأرجنتين	٦٧١
اليابان	٦٣٠٩	البرازيل	١٦٨
فرنسا	٢٥٨٤	الأردن	١٠٦
النرويج	٣٦٧٨	تونس	٣٨٨
إيطاليا	١٣٢٥	نيجيريا	١٥

المصدر: البنك الدولي، **تقرير التنمية في العالم لسنة ١٩٩٩/ ٢٠٠٠**، ص ٢٢٦ ـ ٢٦٧، نقلاً عن: نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية** (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٧)، ص ٤٤٦.

ـ رفع معدلات التكوين الرأسمالي، مع خلق علاقات جديدة وتنمية مختلف القطاعات الإنتاجية.

ـ المساهمة في تخفيض حدة البطالة من خلال خلق فرص جديدة للعمل، الأمر الذي يؤدي إلى رفع الناتج الوطني المحلي، مما يزيد في الدخل الفردي، وتحسين القدرة الشرائية، وبالتالي تشجيع الاستهلاك.

ـ تنمية المنافسة المحلية في إنتاج السلع والخدمات مع وجود شركات أجنبية تساهم في كسر حدة الاحتكار الوطني.

ـ تلعب الشركات دولية النشاط، التي تقوم بالاستثمار المباشر في الدول النامية، دوراً كبيراً في رفع كفاءة قطاع التصدير في هذه البلدان؛ حيث يساهم وجود هذه الشركات في فتح

(٧) نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية** (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٧)، ص ٤٤٥-٤٤٦.

الأسواق العالمية لمنتجات الصناعات التي تقيمها في الدول النامية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات، وبالتالي المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات[٨]، وهذا ما يوضحه الجدول الرقم (٤):

الجدول الرقم (٤)
دور الاستثمارات الأجنبية في زيادة حجم الصادرات السلعية
في عدد من البلدان المضيفة لها خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٨

الدولــــة	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٩٦	١٩٩٨
الأرجنتين	٨٠١٩	٧٨٣٦	٢٣٨١٠	٢٥٢٢٧
البرازيل	٢٠١٣٣	٢١٨٩٩	٤٧١٦٤	٥٠٩٩٢
المكسيك	١٥٤٤٢	٢٥٥٥٩	٩٥١٩٩	١١٧٥٠٥
اندونيسيا	٢١٩٠٩	٢١١٥٢	٤٩٧٢٧	٧٨٨٤٠
نيجيريا	٢٥٠٥٧	١٠٣٥٧	١٥٦١٠	١٠٣٦٠
الأردن	٤٠٢	٥٨٠	١٤٦٦	١٧٥٠
تونس	٢٢٣٤	١٨٥٠	٥٥١٧	٥٧٤٦
الجزائر	١٥٦٢٤	١٢٤٨٠	١٢٦٠٩	٩٣٨٠
المغرب	٢٤٠٣	٢٠٠٦	٤٧٤٢	٧٢٩٥

المصدر: البنك الدولي، **تقرير التنمية في العالم ١٩٨٠ ـ ١٩٩٦ و١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠**، نقلاً عن: مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، ص ٤٤٠.

٢ ـ الآثار السلبية

رغم الإيجابيات التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن هناك سلبيات يتضمنها ومنها:

ـ إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تملك من القدرات المالية والتنظيمية وربما السياسية، ما يمكّنها من السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية، وإخضاعها لشروطها بما يتفق ومصالحها كمؤسسات تعمل فقط من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح. وهذه السيطرة الاقتصادية يمكن أن تتحول إلى سيطرة سياسية تؤثر في حرية الدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية.

ـ تهدف الدولة المستثمرة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استنزاف الموارد المتاحة والثروات الطبيعية وتحويلها إلى الدولة الأم أو الدول المتقدمة الأخرى.

ـ صغر حجم المشاريع الاستثمارية التي تجلبها الشركات الأجنبية، وكبر نسبة التحويلات

(٨) المصدر نفسه، ص ٤٣٦.

من الأرباح إلى الدولة الأم، يؤثران سلباً في ميزان المدفوعات، وانخفاض حصيلة الدولة المضيفة من الضرائب، والوقوع في التبعية الاقتصادية والسياسية.

ـ تركيز الدول المستثمرة على القطاعات الاستخراجية دون مراعاة القطاعات التي تهدف الدول المضيفة إلى ترقيتها. فمثلاً توظيف رأس المال الأجنبي في الدول النامية في صناعة استخراج النفط بلغت ٣٩ بالمئة و٢٤,١ بالمئة في قطاع الخدمات، و٢٦,٩ بالمئة في الصناعات التحويلية، و٩,٣ بالمئة في فروع أخرى من الصناعات الاستخراجية سنة ١٩٨٦.

ـ إن تدفق رأس المال إلى الداخل يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات ومنه معدلات التبادل، ثم يميل إلى التدهور عندما يتم تحويل الأرباح إلى الخارج.

الجدول الرقم (٥)
حجم الأرباح الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية والمحولة إلى البلدان المتقدمة

الوحدة: مليار دولار

السنة	حجم الاستثمارات	حجم الأرباح المحولة
١٩٨٧ ـ ١٩٩٢	٢٨,٩	١٦,٨
١٩٩٣	٦٦,٦	٢٣,٣
١٩٩٤	٧٧,٩	٢٥,٤

المصدر: مبروك، المصدر نفسه، ص ٤٨٣.

ـ إن المنافسة الشديدة للشركات الأجنبية تؤدي إلى خروج بعض الشركات الوطنية من السوق، وهذا بسبب انخفاض الناتج الوطني، وبالتالي إضعاف الاقتصاد الوطني الكلي، مما ينجم عنه احتمال حدوث توتر اجتماعي وآثار سلبية في ميزان مدفوعات الدولة.

ـ تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على نقل أنشطتها الملوثة للبيئة إلى البلدان النامية، نظراً للقيود المفروضة عليها في بلادها ومن ثم تقوم بالتأثير السلبي في البيئة، في ظل غياب الرقابة الفعّالة على أنشطتها في البلدان النامية.

سادساً: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

١ ـ المناخ الاستثماري في الجزائر

أ ـ نظام الاستثمار في الجزائر: منذ أن باشرت السلطات الجزائرية برنامج الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق، تمّ اتخاذ العديد من القرارات وتعديل العديد من القوانين التي تصب في هذا الاتجاه؛ ويعتبر قانون ترقية الاستثمار الصادر في نهاية ١٩٩٣ أحد

أهم هذه القوانين. لقد فتح هذا القانون المجال للقطاع الخاص الوطني والأجنبي من أجل الاستثمار، وأعفاه من القيود التي كانت في ظل القوانين السابقة، كما أن هذا القانون منح العديد من الحوافز والامتيازات للمستثمرين قصد تشجيع وتطوير حجم الاستثمار. لقد شهد واقع الاستثمار منذ هذا التاريخ انطلاق العديد من المشاريع للقطاع الخاص الوطني وبعض المشاريع الأجنبية، لكن التقييم الأولي لوضعية الاستثمار في الجزائر تؤكد أن الكثير من الصعوبات ما زالت تعيق قيام المشاريع الاستثمارية، وهذا ما أدى إلى مراجعة بعض القوانين قصد مواجهة الاختلالات السابقة. وفي هذا الصدد تم تعديل قانون الاستثمار من جديد في شهر آب/أغسطس ٢٠٠١، ويعبّر ما جاء في هذا القانون عن نظام الاستثمار القائم حالياً في الجزائر(٩). وأهم ما يميز نظام الاستثمار في الجزائر قيامه على العناصر التالية:

ـ المجلس الوطني للاستثمار الذي يرأسه رئيس الحكومة، وتتمثل أهم صلاحياته في رسم الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار، تحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الامتيازات، وشروط الاستفادة من الحوافز الخاصة بالاستثمار.

ـ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، وتتمثل مهمتها الأساسية في تطوير ومتابعة عمليات الاستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع.

ـ إنشاء شباك وحيد لامركزي يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار، ويملك هذا الشباك كل الصلاحيات من أجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين.

ـ صندوق دعم الاستثمار الذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار، وتهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع، كتهيئة المناطق الصناعية وتوصيل المرافق الضرورية كالكهرباء والغاز والماء والهاتف وتعبيد الطرق.

وفيما يتعلق بالحوافز الممنوحة للمستثمرين، نلاحظ وجود نظامين للحوافز هما:

ـ النظام العام للحوافز: يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم، وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع وبداية تشغيله.

ـ النظام الخاص أو الاستثنائي: يخص هذا النظام الاستثمارات التي تتم ضمن المناطق ذات الأولوية، والمحددة في الاستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار، كالأنشطة غير الملوثة أو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية في الميدان التكنولوجي. بالإضافة إلى هذين النظامين يجري التفكير في وضع نظام خاص بالاستثمار في المناطق الحرة المزمع إقامتها بكل من جيجل في الشرق والجزائر في الوسط(١٠).

(٩) Ordonnance de 31 Aout 2001, sur le développement de l’investissement.

(١٠) Mohamed Kamel Chelgham, «Les Réformes économiques en Algérie: Bilan et perspectives,» (site du MPCR).

ومن أهم الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر، نذكر:

ـ خفض الرسوم الجمركية على التجهيزات المستوردة لزوم المشروع الاستثماري.

ـ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة إلى السلع والخدمات الداخلة في الاستثمار.

ـ الإعفاء من رسوم نقل الملكية.

ـ إفادة الاستثمارات المنجزة في المناطق الأكثر حاجة للتنمية من امتيازات خاصة، وهذه يحددها مجلس المساهمات. كما هناك امتيازات خاصة بالنسبة إلى نقل التكنولوجيا.

ـ وجوب التعويض العادل جرّاء أي مصادرة إدارية.

ـ مبدأ التحكم لفرض المنازعات.

ـ تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفّضة قدرها ٢ بالمئة بدلاً من ٥ بالمئة.

ـ تتكفل الدولة جزئياً أوكلياً بالمصاريف المتعلقة بالأشغال والمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز المشروع بناء على تقييم من وكالة الاستثمار لقيمة هذه المنشأة.

ـ الإعفاء لمدة ١٠ سنوات، اعتباراً من تاريخ الانطلاق الفعلي للنشاط، من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزّعة والرسم على النشاط المهني والدفع الجزافي.

ـ الإعفاء لمدة ١٠ سنوات من الرسم العقاري على الملكيات الداخلة في الاستثمار.

ب ـ الوضع الاقتصادي في الجزائر: لدى إلقاء الضوء على الوضع الاقتصادي في الجزائر، نجد أنه ومنذ بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي، اتسمت الاتجاهات العامة للاقتصاد الجزائري بالإيجابية، وأصبح الأداء الاقتصادي مشجع لجلب الاستثمارات، وخاصة بعد الوصول إلى النتائج المرغوب فيها. ووفقاً للإحصائيات الأخيرة، نجد أن معدل النموالحقيقي للناتج الإجمالي قد ارتفع من ٥,٢ بالمئة عام ٢٠٠٤ إلى ٥,٣ بالمئة عام ٢٠٠٥، كما انخفض العجز في الموازنة من ٦,٥ من الناتج الإجمالي سنة ٢٠٠٤ إلى ١٤,٢ من الناتج الإجمالي سنة ٢٠٠٥، فيما انخفض معدل التضخم من ٣,٦ سنة ٢٠٠٤ إلى ١,٦ سنة ٢٠٠٥. وبلغ احتياطي الصرف سنة ٢٠٠٣: ٣٢,٩ مليار دولار، كما انخفض معدل البطالة إلى ٢٣,٣ بالمئة بعد أن قاربت ٣٠ بالمئة في بداية التسعينيات.

ج ـ المؤهلات الخاصة بالجزائر: تتمتع الجزائر بالكثير من المؤهلات الخاصة والعناصر التنافسية، فلديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية، وتمثّل مدخل أفريقيا. تملك ثروة من الموارد البشرية، فأغلبية السكان شباب يملكون كفاءات عالية، كما تملك الجزائر قاعدة صناعية كبرى تمّ بناؤها خلال عقود، وهي في حاجة إلى استثمارات من أجل الزيادة في الإنتاج بهدف كفاءة السوق المحلية ثم التصدير. وتحتوي الجزائر موارد طبيعية متنوعة أهمها احتياطي من البترول والغاز والمعادن المتنوعة.

ـ **حجم السوق**: حيث يتراوح عدد السكان في الجزائر نحو٢٩,٢ مليون سنة ١٩٩٧، ما يجعل الاستهلاك كبيراً للمواد المصنعة، ومواد التجهيز. على سبيل المثال بلغت نسبة الواردات سنة ١٩٩٧ ما يقارب ١٠,٣ مليار دولار وهي في تزايد مستمر.

ـ **البنية التحتية**: تملك الجزائر نسبة متطورة نسبياً، مما يساعد في جلب الاستثمار، منها شبكة من الطرق طولها حوالى ١٢٠ ألف كيلومتر. كما يوجد ٤ آلاف كيلومتر من السكك الحديدية. يوجد في الجزائر حوالى ١١ ميناء يقدم مختلف أنواع الخدمات، ويمكنها استقبال جميع أنواع السلع، إلى جانب هذا يوجد ٥١ مدرجاً منها ٣٠ للملاحة الجوية و١٢ مطاراً دولياً.

ـ **المحيط التقني**: تبلغ نسبة المتعلمين نحو٧٠ بالمئة من السكان، كما تحاول الجزائر مواكبة التطورات التكنولوجية في العالم من اتصالات حديثة ومعلوماتية مختلفة[١١].

٢ ـ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالرغم مما بذلته الجزائر في السنوات الأخيرة من إصلاحات وتحقيق توازن اقتصادي ومالي، فإن مستوى الاستثمارات الأجنبية بقي دون مستوى طموحات الجزائر، وإن أغلبها في مجال المحروقات. والجدول الرقم (٦) يوضح حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥).

الجدول الرقم (٦)
حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر
خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
تدفق IDE	٢٥	٢٧٠	٢٦٠	٥٠١	٥٠٧	٤٣٨	١١٩٦	١٠٦٥	٦٣٤	١٠٨١	١٠٨١

المصدر: من إعداد الباحث، بناءً على: **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠٠٥** (الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠٠٥).

ارتفع حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر من ٢٥ مليون دولار سنة ١٩٩٥ إلى ١٠٨١ مليون دولار سنة ٢٠٠٥، ومع ذلك تبقى هذه القيمة منخفضة مقارنة مع حجم الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية لهذه السنة، حيث لم تمثّل الاستثمارات الأجنبية في الجزائر سوى ٣,٩ بالمئة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية لسنة ٢٠٠٥. إن الحكم الأوّلي

(١١) تشام فاروق، «الاستثمارات الأجنبية في الجزائر وآثارها على التنمية الاقتصادية،» (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية)، ص ٢١.

بأن مناخ الاستثمار في الجزائر قد تحسّن يعتبر حكماً خاطئاً، حيث إن كل الاستثمارات تقريباً قد تم تحقيقها في قطاع المحروقات؛ هذا القطاع الذي لا يساهم كثيراً في خلق مناصب العمل، وأنه قليل التأثير في بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى. إذ إن الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات لا تمثل سوى ٠,٢ بالمئة من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة ١٩٩٩ ـ ٢٠٠١، لذلك يمكننا القول بأن الاستثمارات الواردة إلى الجزائر تعد ضعيفة مقارنة بقدرات السوق الجزائري، وظلت محصورة في عدد محدود من القطاعات خارج قطاع المحروقات مثل قطاعات الصيدلة والاتصالات والحديد والصلب والكيمياء(١٢). وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أهم الدول المستثمرة في الجزائر. أهم رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الجزائر كما هوممثل في الجدول الرقم (٧):

الجدول الرقم (٧)
الدول الرئيسية المستثمرة في الجزائر

الوحدة: ألف دولار

الدول / السنوات	الولايات المتحدة الأمريكية	مصر	فرنسا	اسبانيا	ايطاليا	ألمانيا	هولندا	بريطانيا
١٩٩٨	٢٥٦٨٩١	٥١	٧٦٦٥٦	١٦٢٠٩	٩٢٨٢٠	٢٠٠٦٢	٢٨١٢	٣٦٠١٥
١٩٩٩	٨٩٨٨٢	٣	١٣٧٤٦٠	١٦٣٧٣	١١٨٠٠	٧٨٣٦	٦٢٣	٢٠٠١
٢٠٠٠	٢٠٥٦٦٤	١٠٠	٤٩٤٧٢	٣٥٥٩٦	٩٢٦٢	٦٦٥٠٩	١٣٠٨	١٤٢٠٦
٢٠٠١	٣٥٤٣٦٩	٣٦٢٩٩٢	٨٠٤١٣	١٥٢٨٦٧	٣٤٣٨٣	٣٧٧٩١	٧١٩٤٤	٢٣٢٥٤
المجموع	**٩٠٦٨٠٦**	**٣٦٣١٤٦**	**٣٤٤٠٠١**	**٢٢١٠٤٥**	**١٤٨٢٦٥**	**١٣٢١٩٨**	**٧٦٦٨٧**	**٧٥٤٧٦**

المصدر: United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Examen de la politique de l'investissement: Algérie* (Switzerland: UNCTAD, 2004), p. 12, <http://www.unctad.org>.

كما يوضح الجدول، فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي أهم مستثمر بحوالى ٩٠٧ مليون دولار في السنوات الأخيرة كاستثمار طويل المدى. فالمتعاملون الخواص الأمريكان لازالوا مهتمين أساساً بقطاع المحروقات، ولكن هناك تنوع بدأ يشمل قطاعات الكيمياء والصيدلة، ولكنها تبقى قاصرة أمام قوة ولهفة المستثمر الأمريكي للاستثمار في القطاع السابق ذكره. ولقد وقّعت الجزائر اتفاقيات الشراكة على المستوى السياسي والاقتصادي مع ثلاث دول أساسية من جنوب أوروبا (إسبانيا، فرنسا، إيطاليا)، التي تأتي في الترتيب بعد مصر في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وهي موجودة أساساً في قطاع المحروقات، الصناعات الغذائية (DANONE)، الخزف، الكيمياء، الصيدلة، الصناعات

(١٢) ناجي بن حسين، «تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر،» <http://www.ulum.nl/b19.htm>.

المصنعة (MICHELIN) والصناعات الفولاذية. ونظراً إلى العلاقات الاقتصادية التقليدية بين الجزائر وألمانيا، فهناك مؤسستان كبيرتان مشتركتان تم إنشاؤهما سنة ٢٠٠٢، هنكل أناد المصنع الألماني لمواد التنظيف، دخل بنسبة ١٠٠ بالمئة في مصنعين لوحدتين قديمتين تابعتين للمؤسسة الوطنية لمواد التنظيف (ENAD)، ومجموعة (MESSER) المتخصصة في الغازات الصناعية مهتمة أيضاً بشكل كبير، وهناك مفاوضات بينهما وبين سوناطراك والمؤسسة العمومية للغازات الصناعية (ENGI).

سابعاً: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

١ ـ التقييم الكمّي لمناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

سنعتمد في تقييمنا لمناخ الاستثمار في الجزائر على حساب المؤشر المركب لمكوّن السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار، هذا المؤشر الذي تمّ وضعه من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدءاً من سنة ١٩٩٦. ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار، هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم، وسعر صرف غير مغالى فيه، وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري(١٣).

الجدول الرقم (٨)

المؤشر المركّب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر عام ٢٠٠٥

	سنة ٢٠٠٤	سنة ٢٠٠٥	التغير في المؤشر «نقاط مئوية»	درجة المؤشر
مؤشر سياسة التوازن الداخلي «عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي»	(٦,٩)	(١٤,٢)	ـ١٤,٢	٣
مؤشر سياسة التوازن الخارجي «عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي»	(١٣,٩)	(٢١,٣)	ـ٢١,٣٠	٣
مؤشر السياسة النقدية «معدل التضخم»	٣,٦	١,٦	ـ٢,٠	١

دليل المؤشر: أقل من ١: عدم تحسّن في الاستثمار.
من ١ إلى ٢: تحسّن في مناخ الاستثمار.
من ٢ إلى ٣: تحسّن كبير في مناخ الاستثمار.
المصدر: من إعداد الباحث بناء على: **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠٠٥**.

(١٣) **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠٠٢** (الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠٠٢)، ص ٢٨.

من خلال النتائج الواردة في الجدول الرقم (٨)، يمكننا حساب المؤشر المركب لمكوّن السياسات الاقتصادية للجزائر، الذي يساوي متوسط المؤشرات الثلاث السابقة أي: ٢,٣٣= [٣ /(١+٣+٣)]

ويلاحظ من خلال دليل المؤشر التحسن الكبير في مناخ الاستثمار فيما يخص التوازنات الاقتصادية الكلية. ويرجع ذلك إلى برامج الإصلاحات الاقتصادية، إضافة إلى أثر ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة وأثره في تخفيض عجز الموازنة وزيادة معدلات النمو الحقيقية. ورغم هذا التحسن، إلا أن الجزائر لا تعتبر من بين الدول الأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي بل إنها تصنف ضمن مجموعة الدول المتأخرة في جذب (IDE) مقارنة بالإمكانيات والمؤهلات التي تتوفر فيها. ومن أجل تحليل أكثر عمقاً لمناخ الاستثمار في الجزائر، يمكن أن ندرج بعض المؤشرات النوعية الأخرى التي تأخذ بها الكثير من المؤسسات الدولية.

٢ ــ المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار

أ ــ مؤشر أداء الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: ويقيس هذا المؤشر الوضع القائم في الدولة من حيث حصتها الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً، منسوبة إلى حصة الدولة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، ويحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.

ب ــ مؤشر إمكانات الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر: ويقيس هذا المؤشر قدرة الدولة المستقبلة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ١٣ مكوناً، تشمل معدل نموالناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، انتشار خطوط الهاتف الثابت، انتشار خطوط الهاتف النقال، متوسط استهلاك الفرد للطاقة، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان، التصنيف السيادي للدولة، حصة الدولة من صادرات الموارد الطبيعية إلى العالم، نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات من العالم، نسبة صادرات الدولة من الخدمات إلى العالم، وحصة الدولة من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي الوارد من العالم[١٤]. وقد دخلت في مؤشري الأداء والإمكانات ١٦ دولة عربية من أصل ١٤٠ دولة على مستوى العالم، ترتيبها وفق موقع كل منها في المؤشرين؛ وقد تصدرت دولة السودان والبحرين وسورية مجموعة الدول العربية في مؤشر الأداء، أما قطر والإمارات والبحرين والسعودية فقد تصدرت مجموعة الدول العربية في مؤشر الإمكانات، أما ترتيب الجزائر فقد كان ٩٢ فيما يتعلق بمؤشر أداء الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و٧٤ وفقاً لمؤشر إمكانات الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بين ١٤٠ دولة على مستوى العالم.

(١٤) **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠٠٤** (الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠٠٤)، ص ٣٥.

الجدول الرقم (٩)
مؤشر أداء وإمكانات الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع باقي الدول العربية

مؤشر أداء الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر			مؤشر إمكانات الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر		
الدولة	٢٠٠٣(*)	٢٠٠٤(*)	الدولة	٢٠٠٢(*)	٢٠٠٣(*)
السودان	٢٤	١٨	قطر	٦	٧
البحرين	٥٦	٢٧	الإمارات	٢٢	٢٢
سورية	٤٣	٣٩	البحرين	٢٨	٢٩
الأردن	٧٩	٤٨	السعودية	٣١	٣١
قطر	٦٦	٦٣	ليبيا	٣٧	٣٤
المغرب	٣٥	٦٥	الكويت	٣٨	٤١
تونس	٦٤	٦٧	سلطنة عمان	٥٢	٥٣
لبنان	٩١	٩٠	الأردن	٦١	٦٠
الجزائر	٩٢	٩٥	لبنان	٦٠	٦٤
الإمارات	٩٥	١٠٤	تونس	٦٨	٦٧
مصر	١٢٤	١٠٨	الجزائر	٧٤	٧١
سلطنة عمان	٩٣	١١٠	مصر	٧٣	٧٥
ليبيا	١٣٣	١١٦	اليمن	٨٥	٧٧
السعودية	١٣٠	١٢١	المغرب	٩٢	٨٧
اليمن	١١٢	١٣٢	سورية	٩٣	٩٥
الكويت	١٣٨	١٣٨	السودان	١١٨	١١٦

(*) معدل ٣ سنوات سابقة بما فيها السنة المشار إليها.

المصدر: المصدر نفسه.

وبناء على تقاطع مؤشري أداء وإمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، صنّفت منظمة انكتاد الجزائر ضمن مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض.

ج ـ مؤشر سهولة الأعمال: يقيس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية في الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعكس متوسط الأداء خلال السنة السابقة مقارنة ببعض الدول على المستوى العربي والعالمي. وفي سنة ٢٠٠٦ احتلت الجزائر وفقاً لهذا المؤشر المرتبة ١٢٨ من أصل ١٥٥ دولة اشتملها الترتيب؛ أي أن بيئة الأعمال في الجزائر ضعيفة وغير مواتية للاستثمار وهذا لعدم توفر بنية مؤسساتية ملائمة له، وارتفاع التكاليف المرتبطة بأداء الأعمال.

د ـ مؤشر الحرية الاقتصادية: ويقيس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد، وتأثير

ذلك في الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع. ويستند هذا المؤشر إلى ١٠ عوامل تشمل: السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية ووجود حواجز غير جمركية)، وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات)، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، السياسة النقدية (مؤشر التضخم)، تدفق الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، وضع القطاع المصرفي والتمويل، مستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية الفردية، التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، أنشطة السوق السوداء. تمنح هذه المكونات العشرة أوزاناً متساوية، ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية.

دليل المؤشر: * ١ ـ ١,٩٥ يدل على حرية اقتصادية كاملة

* ٢ ـ ٢,٩٥ يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة

* ٣ ـ ٣,٩٥ يدل على ضعف الحرية الاقتصادية

* ٤ ـ ٥,٠٠ يدل على انعدام الحرية الاقتصادية

درجة المؤشر في الجزائر: بلغت قيمة المؤشر في الجزائر ٣,٤٦ سنة ٢٠٠٦، وتحتل الجزائر بذلك المرتبة ١٣ عربياً و١١٩ عالمياً مما يعني أن الجزائر تتميز بدرجة حرية اقتصادية ضعيفة[(١٥)].

هـ ــ المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر شهرياً عن مجموعة (PRS Group) الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام ١٩٨٠، ويهدف هذا المؤشر إلى قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار في أو التعامل تجارياً مع القطر، وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها. يستند المؤشر المركّب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل مؤشر تقويم المخاطر السياسية الذي يشكل نسبة ٥٠ بالمئة من المؤشر المركّب، ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية ٢٥ بالمئة، ومؤشر تقويم المخاطر المالية ٢٥ بالمئة.

دليل المؤشر: من صفر إلى ٤٩,٥ نقطة درجة مخاطرة مرتفعة جداً، من ٥٠,٠ إلى ٥٩,٥ نقطة درجة مخاطرة مرتفعة، من ٦٠ إلى ٦٩,٥ نقطة درجة مخاطرة معتدلة، من ٧٠,٠ إلى ٧٩,٥ نقطة درجة مخاطرة منخفضة، من ٨٠,٠ إلى ١٠٠,٠ نقطة درجة مخاطرة منخفضة جداً.

درجة المؤشر في الجزائر: تعتبر الجزائر من الدول ذات المخاطرة المنخفضة، حيث بلغت قيمة المؤشر في نهاية سنة ٢٠٠٤ ٧٥,٥ ليرتفع سنة ٢٠٠٥ إلى ٧٧,٥، مما يدل على تحسّن وضعية الجزائر فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة.

د ــ مؤشر الشفافية: تصدر منظمة الشفافية الدولية سنوياً مؤشر الشفافية أوالنظرة إلى الفساد منذ ١٩٩٥، لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية

(١٥) **ضمان الاستثمار** (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦).

لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد. يحاول المؤشر عبر مجموعة من المسوحات ومصادر معلومات، معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و١٠، الذي يعني درجة شفافية عالية.

وضعية الجزائر: احتلت الجزائر المرتبة ٩٧ سنة ٢٠٠٤

من أصل ١٤٦ دولة داخلة في الترتيب، واحتلت المرتبة نفسها سنة ٢٠٠٥ من أصل ١٥٩ دولة. وبالرغم من التحسن المسجّل في محاربة الفساد في السنوات الأخيرة، يبقى انتشار الرشوة والفساد الإداري من أهم عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

ثامناً: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من خلال دراسة المؤشرات السابقة يمكن إجمال أهم العوائق التي حالت دون تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بما يلي:

ـ عدم الاستقرار السياسي والأمني.

ـ القيود المفروضة على تحويل الأرباح وأصل الاستثمار إلى الخارج.

ـ ضعف البنى التحتية من خدمات الطرق والنقل والمواصلات والاتصالات والطاقة والمياه وغيرها.

ـ عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار، وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها، وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى، لا سيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني شبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية.

ـ تفشّي الرشوة والبيروقراطية وكذلك انعدام أنظمة معلوماتية تلائم القيام بالعمل الاستثماري، مما يؤدي في النهاية إلى انعدام التنسيق بين الهيئات المشرفة على الاستثمار، مع غياب الرقابة وعدم استقرار البيئة القانونية والتشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية.

ـ البطء المسجل في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وبالأخص برنامج الخوصصة وإصلاح المنظومة المصرفية، وعدم توفر معلومات عن الفرص الاستثمارية في الجزائر وغياب خرائط الاستثمار.

ـ عدم وجود سوق مالية متطورة، وارتفاع معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية.

مقترحات وتوصيات لضمان مستقبل أفضل للاستثمار في الجزائر

في ظل دراسة تجربة الجزائر في جذب هذا الاستثمار، وتحليل أهم المعوقات التي تقف أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وحتى يتم تحسين مستقبل الاستثمار في الجزائر يجب العمل على:

ـ تعزيز سياسات الانفتاح الاقتصادي والاندماج الإقليمي سواء في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أو في إطار اتفاقيات مناطق للتجارة الحرة الثنائية والمتعددة الأطراف.

ـ تهيئة البيئة التشريعية والقانونية والمؤسسية، وذلك بالعمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي، من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، مع تبسيط الإجراءات والرسوم وسرعة إصدار وتفعيل قوانين المنافسة ومنع الاحتكار وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع؛ مع العمل على إدخال تعديلات مستمرة على التشريعات والقوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري(١٦).

ـ تقديم الحوافز الإضافية للمشروعات الاستثمارية إضافة إلى الضمانات القانونية والقضائية(حماية الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية)، والعمل على تطوير قاعدة بيانات فعلية تشمل فرص الاستثمار المتاحة وكذلك توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بين القطاعات.

ـ ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار وتطوير الأسواق المالية والعمل المصرفي.

ـ المساواة في المعاملة بين المستثمرين المحليين والأجانب وتطهير المحيط من البيروقراطية والرشوة

ـ توفير الاستقرار السياسي والأمني.

ـ احترام قواعد الضمانات والاتفاقيات التي وقّعتها الجزائر مع مختلف الدول والهيئات الدولية.

ـ تنمية العنصر البشري وتوعيته، والارتقاء بمستوي مهاراته، وخلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية، وتنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار من خلال تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية، التي لها دور في عمليات الترويج وتقديم الخدمات الاستشارية، وإنشاء مكاتب ترويج للأنشطة محل الاستثمارات في مختلف أنحاء العالم، وكذلك الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على غرار التجربة الماليزية والتايلاندية والكورية ■

(١٦) فريد أحمد سليمان قبلان، «مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي ووسائل التغلب عليها،» (أطروحة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، القاهرة، ٢٠٠٦)، ص ٢٦٣.